أما كمية الاطنان في حركة الترانزيت فقد بلغت عام ١٩٧١ /٦١٨ر٦٣٧ر٣٣/ طنا بلغت قيمتها نحو /٠٠٠ر٦٨٧ر٤٢٩ر٢/ ل.ل.(٣٨).

وقد انطلقت هذه الخدمات في لبنان بعد حرب فلسطين الاولى عام ١٩٤٨ على اثر اعلان المقاطعة الاقتصادية العربية للدولة الصهيونية لان العديد من هذه الخدمات انتقل من فلسطين الى لبنان خاصة الترانزيت واعادة التصدير والخدمات المالية والتجارية وخدمات النقل وقد ساهمت بعض الكوادر الفلسطينية التي نزحت الى لبنان (خاصة المالية والتجارية) في دفع تطور الخدمات في لبنان . لقد أفاد الاقتصاد اللبناني افادة كبيرة من مقاطعة اسرائيل بل هذا الحدث كان السبب الاساسي لازدهار قطاع الخدمات فيه ، الذي عرف نموا كبيرا في الخمسينات . يقول الاقتصادي الاسرائيلي ميشال شيفر « بأن المقاطعة العربية للاقتصاد الاسرائيلي كان لها نتائج حسنة جدا بالنسبة للاقتصاد اللبناني »(٣٩).

فاقتصاد الخدمات هذا يتطلب استقرارا سياسيا حتى ينمو ويزدهر ، ففترات الاضطراب بالنسبة له هي فترات انكماش وتراجع بينما تكون فترات الاستقرار فترات نمو كبير وازدهار . فاسرائيل تعرف هذا لذلك لا تنفك في السنوات الاخيرة من اطلاق التهديدات الى لبنان والاعتداء على أراضيه وذلك بغية تهديم اقتصاده حتى تركعه وتخضعه لشروطها الرامية الى تصفية حركة المقاومة على أراضيه ، حتى الان استطاع لبنان ان يجتاز هذه المحنة دون الرضوخ الى الشروط الاسرائيلية المهينة للكرامة الوطنية . عدا هذه التهديدات تروج الدعاية الصهيونية بواسطة وسائل اعلامها في الخارج دعايات كاذبة عن لبنان لمنع السواح من المجيء اليه . وقد أنشأت لهذا الغرض مكتبا خاصا في أوروبا الغربية لقراءة الصحف اللبنانية يوميا وجمع المعلومات عن حوادث السير والسرقة والقتل وانباء غلاء المعيشة ومن ثم ترجمة هذه المعلومات الى عدة لغات أجنبية وتوزيعها على مكاتب ووكالات السفر في مختلف انحاء العالم تحت عنوان « لبنان كما يراه أهله .. فتأملوه »(٤٠).

خطر اسرائيل على الاقتصاد اللبناني لا يكمن فقط في خلق اوضاع سياسية غير مستقرة تؤدي الى انكماش اقتصاد الخدمات ، ولا في ترويج الدعايات الكاذبة عن الاوضاع الاجتماعية فيه لمنع السياح والمصطافين من المجيء الى ربوعه ، بل يأتي أيضا من طبيعة النشاط الاسرائيلي المشابه للاقتصاد اللبناني . ويقسم هذا الخطر الى ثلاثة أقسام :

- الخطر الحاضر في ظل المقاطعة العربية الراهنة لاسرائيل
- الخطر المستقبلي في ظل المقاطعة العربية لاسرائيل
- الخطر المستقبلي في حال رفع المقاطعة العربية لاسرائيل

أ ـ الخطر الحاضر في ظل المقاطعة العربية الراهنة لاسرائيل :

ان نطاق الخطر الاسرائيلي الحاضر على الاقتصاد اللبناني في ظل المقاطعة العربية الراهنة لاسرائيل ينحصر في أوروبا الغربية وبعض أقطار أوروبا الشرقية وافريقيا السوداء وبعض البلدان الاسيوية ، وقد اتسع هذا النطاق بعد حرب الخامس من حزيران ليشمل بعض الدول العربية بسبب سياسة الجسور المفتوحة التي ينتهجها الاردن مع الاراضي « العربية المحتلة » التي تتسرب من خلالها المنتجات الاسرائيلية بشكل واسع الى الاسواق الاردنية ومنها الى الاسواق العربية الاخرى خاصة دول المشرق العربي ودول الخليج العربي .

يشعر لبنان بخطر اسرائيل في أسواق أوروبا الغربية في القيود التي تفرض على صادرات بعض منتجاته الرئيسية كالحمضيات والتفاح والخضار والبيض لان اسرائيل تسيطر ضمن هذه الدول على تجارة هذه المنتجات التي تعتبر حيوية بالنسبة للصادرات اللبنانية،